



تأثير المشروعات الصغيرة على سوق العمل

في مصر لعام ٢٠٢٤

إعداد

د. نور الاسلام ابراهيم عبد الحميد

مدرس بالمعهد العالي للعلوم الادارية ببلقاس، مصر

DOI:

<https://doi.org/10.21608/ijaefs.2024.290723.1026>

المجلة الدولية للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية

دورية علمية محكمة

المجلد (٣). العدد (١٠). يوليو ٢٠٢٤

P-ISSN: 2812-6394

E-ISSN: 2812-6408

<https://ijaefs.journals.ekb.eg/>

الناشر

جمعية تكنولوجيا البحث العلمي والفنون

المشهرة برقم ٢٧١١ لسنة ٢٠٢٠، بجمهورية مصر العربية

<https://srtaeg.org/>

تأثير المشروعات الصغيرة على سوق العمل في مصر لعام ٢٠٢٤

إعداد

د. نور الاسلام ابراهيم عبد الحميد

مدرس بالمعهد العالي للعلوم الادارية ببلقاس، مصر

تهدف المشاريع الصغيرة إلى توفير المزيد من فرص العمل للشباب والتقليل من معدلات البطالة، وتقديم منتجات أو خدمات جديدة قد لا تقدمها كبرى الشركات، وتحسين منافسة المنتجات المحلية على المستوى المحلى والخارجي، وزيادة الدخل لأصحاب المشروعات الصغيرة من أجل تحسين مستواهم المعيشي.

المستخلص

ويعد سوق العمل حلقة وصل بين كل الأشخاص المرتبطين ارتباطا مباشرا بالعمل، حيث يعرف سوق العمل على أنه سوق افتراضي كما أنه من أنواع الاسواق الاقتصادية، حيث يجتمع فيه كل من الأشخاص الذين يبحثون عن وظائف مناسبة بالإضافة إلى أصحاب الوظائف من أصحاب الشركات والمؤسسات المختلفة. ولقد بين البحث أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومدى تأثيرها على سوق العمل، ولقد رأينا كيف أولت الدولة أهمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث أصدرت وزارة المالية دليل أصحاب المشروعات المتوسطة ومتناهية الصغر لزيادة أرباحهم واستغلال المزايا الممنوحة لهم عند تعاقدهم مع الجهات الادارية.

الكلمات الرئيسية: المشروعات الصغيرة، سوق العمل، مصر.

مقدمة:

يقصد بالمشاريع الصغيرة، بأنها الأعمال التجارية أو الشركات الصغيرة التي تعود ملكيتها إلى شخص واحد أو عدة أشخاص وتنتج السلع والخدمات على نطاق صغير، ولديها عدد أقل من الموظفين أو إيرادات أقل من الشركات الأخرى داخل صناعة ما .

وتهدف المشاريع الصغيرة إلى توفير المزيد من فرص العمل للشباب والتقليل من معدلات البطالة، وتقديم منتجات أو خدمات جديدة قد لا تقدمها كبرى الشركات، وتحسين منافسة المنتجات المحلية على المستوى المحلي والخارجي، وزيادة الدخل لأصحاب المشروعات الصغيرة من أجل تحسين مستوياتهم المعيشي.

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا ومهما في الحد من البطالة، والعمل على زيادة نسبة التشغيل مما يسهم في زيادة النمو والتقدم الاقتصادي .

حيث نجد أن المشروعات الصغيرة تساعد على الحد من البطالة، لأن الفرد يأخذ على عاتقه أن يقوم بعمل هذا المشروع، لتوفير مصدر دخل له، هذا إن كان طبيعة المشروع أن يعمل فيه الشخص بمفرده، أو أن يشارك في الحد من البطالة في المجتمع وذلك إذا كان المشروع من حيث طبيعته مما يساعد على توفير فرصة عمل للآخرين، حتى أننا نلاحظ هذا في تعريف المشروعات الصغيرة والذي ينص على أن المقصود بالمشروعات الصغيرة " هو ذلك المشروع الذي يعمل فيه الفرد لحسابه الشخصي، أو في منشأة صغيرة لا يزيد عدد عملها عن خمسين عاملا وفقا للتشريع المصري، ويشمل أيضا التعاونيات ومجموعات الانتاج الأسرية أو المنزلية.

ويعد سوق العمل حلقة وصل بين كل الأشخاص المرتبطين ارتباطا مباشرا بالعمل، حيث يعرف سوق العمل على أنه سوق افتراضي كما أنه من أنواع الاسواق الاقتصادية، حيث يجتمع فيه كل من الأشخاص الذين يبحثون عن وظائف مناسبة بالإضافة إلى أصحاب الوظائف من أصحاب الشركات والمؤسسات المختلفة .

حيث يتكون سوق العمل من العرض، والذي يمثل القوى العاملة من أيد وموظفين ومؤهلين، المتمثلة بالشريحة السكانية النشطة والمستعدة والقادرة على العمل. ويتكون أيضا من العرض، الذي يقصد به الجهات والمؤسسات والشركات والأطراف التي تحتاج إلى الأيدي العاملة.

مشكلة الدراسة

نجد أن المشكلة التي يعرضها البحث هي زيادة عدد السكان في مصر مما يخلق تحديات أمام صانع السياسة الاقتصادية في توفير فرص عمل مناسبة لهم، والعمل على الحد من معدل البطالة.

أهمية الدراسة

تمتلك مصر ثروة بشرية ضخمة مما يؤدي إلى تحديات تنموية من ضمنها توفير فرص عمل للأفراد الذين يبلغون سن العمل، ومن ثم ترجع أهمية الدراسة في أنها تحاول علاج مشكلة البطالة من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على جدوى المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التشغيل، وكيف يستطيع واضع السياسة الاقتصادية أن يأخذ بعين الاعتبار أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليس فقط في الحد من البطالة، ولكن بيان أهمية هذه المشروعات كمغذى للمشروعات الاستثمارية الكبيرة مما يجعلها تحقق هدف متوسط الأجل وطويل الأجل.

منهج الدراسة

اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض ما ورد في الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع تأثير المشروعات الصغيرة والمتوسطة على معدل التشغيل في مصر، إلى جانب المؤشرات الاقتصادية ذات الصلة ووصفها وتحليلها.

فروض الدراسة

- الفرض الأول: - وجود علاقة إيجابية بين زيادة نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والحد من البطالة.
- الفرض الثاني: - وجود علاقة تكاملية بين مخرجات المشروعات الصغيرة، وتغذيتها للمشروعات الاستثمارية الكبيرة.

الدراسات السابقة

أكدت دراسة بعنوان " الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية " – دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في سوريا " إعداد " ميساء حبيب سلمان" (٢٠٩٩)، عرض البحث الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة التي تعمل في ظل إستراتيجية تنمية داعمة، ولقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن المشروعات الصغيرة قادرة بشكل أكيد على توفير فرص عمل دائمة إلى جانب فرص العمل الموسمية، بالإضافة إلى تحسن مستوى الدخل ومن ثم التخفيف من الفقر.

قدم المؤتمر السنوي الثاني عشر – إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، دراسة بعنوان " الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الملائمة للنهوض بالصناعات الصغيرة وإنمائها " هدفت تلك الدراسة إلى معرفة الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الملائمة التي تتبعها الحكومة بهدف النهوض بالصناعات الصغيرة وتنميتها؛ وذلك بهدف محاولة حل مشكلة الفقر والبطالة. وأيضاً هدفت إلى التعرف على تطور الصناعات الصغيرة وأهميتها، والكشف عن أثر الاتجاهات العالمية الجديدة مثل العولمة والشراكة والاستثمار الأجنبي على الصناعات الصغيرة، وأيضاً معرفة دور الصناعات الكبيرة في تنمية ودعم الصناعات الصغيرة والتعرف على خصائص ومزايا الصناعات الصغيرة، والصعوبات التي تواجهها، وفي النهاية أوضحت الدراسة عمل محاولة لتحديد إستراتيجية للنهوض بالصناعات الصغيرة وتنميتها في المستقبل.

البحث الأول

مفهوم المشروعات الصغيرة

يعد المقصود بالمشروعات الصغيرة " هو ذلك المشروع الذي يعمل فيه الفرد لحسابه الشخصي، أو في منشأة صغيرة لا يزيد عدد عملها عن خمسين عاملاً وفقاً للتشريع المصري، ويشمل أيضاً التعاونيات ومجموعات الانتاج الأسرية أو المنزلية.^١

^١ البنك الأهلي المصري، المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم ١٤١ لعام ٢٠٠٤، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد السابع والخمسون، القاهرة، ص ٧٤.

يختلف مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى دولة أخرى؛ وذلك لاختلاف الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية من دولة لأخرى وذلك حسب التقدم الفني بها. إن المشروعات التي تعتبر متوسطة في الدول النامية من الممكن أن تكون صغيرة في الدول المتقدمة؛ وذلك لأن الحد أو البعد الذي تستند إليه كلمة صغير أو كبير يتعلق بحجم الاقتصاد المحلي، وهذا يختلف من دولة إلى أخرى.^٢

أنواع المشروعات الصغيرة

أولاً: - أنشطة كسب القوت أو العمل لحساب النفس

يقوم بهذا النشاط الناس الأكثر فقراً؛ وذلك للحصول على أقواتهم في عدم وجود حماية الضمان الاجتماعي، ومعظمهم يفتقرون إلى المهارات الأساسية والخبرة والموارد المالية، وإمكانية الوصول إلى الاسواق، وتعد هذه الأنشطة غير مرخص بها قانوناً كعمل تجاري.

ثانياً: - المشروعات الحرفية

تعد الحرفة اليدوية التي لا تشتمل إلا على الحرفي نفسه أو المالك، وفي النادر لا يزيد عدد العاملين في مثل هذه المنشآت عن ١٠ عمال، ومن الأمثلة على هذه الحرف بعض الصناعات المنزلية التي تدر دخلاً دون أن يكون لها مقر محدد.

ثالثاً: - المنشآت الصغيرة

إن المشروعات الصغيرة، عبارة عن تلك الأنشطة الخاصة الفردية أو العائلية التي تهدف إلى الربح الاقتصادي، وزيادة الدخل وتوفير فرص العمل، وذلك من خلال إنتاج مجموعة من السلع والخدمات، والتي تعتمد بدرجة أكبر على العمالة الماهرة وغير الماهرة، وتحتاج عادة إلى دعم ومعونة مجتمعة في المجالات الادارية والتمويلية والفنية التي لا تمتلكها مثل التسويق

² Meeting of (OECD) council at ministerial level, Enhancing the contributions of SMEs in a global and digitalized economy, paris, 7-8 June 2017, p4.

والمحاسبة والتكاليف والجودة والتمويل والانتاجية والتدريب والتكنولوجيا والمعلوماتية، والاستشارات القانونية، والبحوث، والتطوير.^٣

خصائص المشروعات الصغيرة

- ١- انخفاض القدرة الانتاجية: - إن تجزئة العمليات الانتاجية من خلال التطور التكنولوجي، أتاح للدول النامية إلى الدخول في مجالات إنتاجية ومنها الصناعات الكيماوية التي كانت مقتصرة على الدول ذات الطاقة الاستيعابية الكبيرة.
- ٢- انخفاض الاجور: - انخفاض الاجور من سمات المشروعات الصغيرة، ومن ثم لا تتأثر بالعوامل المؤسسية التي تؤدي إلى ارتفاع الاجور في المشروعات الكبيرة.
- ٣- انخفاض حجم رأس المال: - وهما يتلاءم مع إرادة المستثمرين في معظم الدول النامية.
- ٤- الاعتماد على الخامات المحلية: - إن الاعتماد على الخامات المحلية له أثر إيجابي على الميزان التجاري؛ لأنه يقلل الاعتماد على الاستيراد.
- ٥- تخفيف الهجرة من الريف إلى الحضر؛ لأن المشروعات الصغيرة لها القدرة على الانتشار الجغرافي.
- ٦- التخفيف من حدة التركيز الصناعي؛ وذلك لإقامة المشروعات الصغيرة في أماكن متفرقة.
- ٧- تعتبر المشروعات الصغيرة نواة امداد المشروعات الكبيرة بالعمالة الماهرة.^٤

البحث الثاني

المشروعات الصغيرة في مصر

يتضح الإطار القانوني المنظم للمشروعات الصغيرة في مصر من خلال القانون رقم ١٤١ لعام ٢٠٠٤، والذي أطلق عليه قانون تنمية المنشآت الصغيرة، مما ساعد على وضع تعريف واضح ومحدد لها، ولقد عرفت المشروعات الصغيرة بأنها " كل شركة أو منشأة فردية تمارس

^٣ مجلس الشورى: خطة قومية وبرامج لتنمية الصناعات الصغيرة مع الاستفادة من تجارب الدول الاخرى، التقرير المبدئي للجنة الانتاج الصناعي والطاقة، ص ١٣.

^٤ مجلس الشورى: خطة قومية وبرامج لتنمية الصناعات الصغيرة مع الاستفادة من تجارب الدول الاخرى، التقرير المبدئي للجنة الانتاج الصناعي والطاقة، مرجع سابق.

نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا لا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنية ولا يجاوز مليون جنية ولا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عاملا.

أما فيما يتعلق بالمنشآت متناهية الصغر، فقد عرفت بأنها كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا ويقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنية، ولقد استخدم المشرع معياري العمالة ورأس المال في تعريف المشروعات الصغيرة.^٥

يوجد ثلاثة تعاريف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، الأول للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والثاني للقانون المصري رقم ١٤١ / ٢٠٠٤، والثالث للبنك المركزي المصري، وإذا رجعنا إلى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإننا نجد أنه يميز بين المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وذلك حسب عدد العاملين، حيث إنه يعرف المؤسسات متناهية الصغر بأنها المؤسسة التي تضم خمسة عاملين، أما المؤسسات الصغيرة هي التي تضم حتى خمسون عاملا أما المؤسسات المتوسطة هي التي تحتوي على أكثر من خمسين عاملا.^٦

المشروعات المتوسطة والصغيرة على أرض الواقع.

أولاً:- التوزيع النسبي للمنشآت طبقاً للكيان القانوني

وصل عدد المنشآت الاقتصادية غير الحكومية العاملة في مصر ما يقرب من ٣,٨٦ مليون منشأة، تمثل ما نحوه ٩٤ % من إجمالي المنشآت العاملة التي بلغت وفق تعداد ٢٠١٧ ما يقرب من ٤,١٢ مليون منشأة.

تمثل المنشآت الفردية والتضامن والتوصية البسيطة حوالي ٩٦,٧ %، وهذه المشروعات المسجلة تخضع من حيث الشكل للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وهذا وفقا لتعريف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وأيضا تعريف البنك المركزي المصري، وهذا لا ينفي أن بعض شركات المساهمة وذات المسؤولية المحدودة قد تأتي ضمن تعريف المشروعات الصغيرة من حيث رأس المال أو عدد العاملين.

^٥ قانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ بإصدار قانون تنمية المنشآت الصغيرة.

^٦ وزارة التجارة والصناعة، جمهورية مصر العربية، الاستراتيجية الوطنية والخطة التنفيذية للمشروعات الصغيرة (٢٠١٨-٢٠٢٣)، القاهرة، ديسمبر ٢٠١٧، ص ٩.

تبلغ نسبة المنشآت الفردية فقط حوالي ٩٢ %، وبإضافة ٢،٤ % وهي نسبة المنشآت غير المسجلة، تصبح إجمالي نسبة المنشآت الفردية وغير المسجلة حوالي ٩٤،٤ %. وممكن الخطر هنا ليس في كون هذه النسبة (٩٤،٤ %) فردي وغير مسجل، ولكن في أن أغلب هذه المنشآت غير مضمونة الاستدامة في ممارسة النشاط، وهي ذاتها المنشآت المتناهية الصغر التي تواجهها الكثير من العقبات.^٧

ثانياً: - التوزيع النسبي للمنشآت طبقاً للنشاط الاقتصادي

استحوذ نشاط تجارة الجملة والتجزئة على النصيب الأكبر من مجموع المنشآت إذ بلغ حوالي ٥٠ %، ثم جاء قطاع الصناعة التحويلية في المرتبة الثانية، وهو أكثر القطاعات تنوعاً وتعددًا في الأنشطة، حيث بلغت نسبته حوالي ١٢،٣ % من مجموع المنشآت غير الحكومية. بلغت نسبة منشآت (النقل والتخزين، والغذاء والإقامة، والزراعة، والصحة، والبناء والتشييد) حوالي (٥،٥ %، و٤،٦ %، و٤،٥ %، و٣،٧ %، و٢،٧ % على التوالي. تمثل المنشآت غير الحكومية التي تعمل بالقطاعات الخدمية (التجارة، والنقل والتخزين، وخدمات الغذاء، والصحة) ما يقرب من ٦٣،١ % من إجمالي المنشآت غير الحكومية، بينما بلغت المنشآت التي تعمل بالقطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة، والتشييد والبناء) نسبة لا تتجاوز 19.5% فقط من إجمالي هذه المنشآت.^٨

ثالثاً: - التوزيع النسبي للمنشآت حسب فئات عدد المشتغلين

وصل حجم المشتغلين بالمنشآت الاقتصادية غير الحكومية بمصر ما يقرب من ١٢،٨٤٥ مليون مشتغل في عام ٢٠١٧، يعملون فيما يقرب ٣،٨٦ مليون منشأة اقتصادية. يوجد أكثر من ١،٣ مليون منشأة (تمثل أكثر من ٣٤ % من إجمالي المنشآت الاقتصادية غير الحكومية) يعمل في كل منشأة منها عامل واحد فقط، وما يقرب من ١،٢ مليون منشأة أخرى (تمثل أكثر من ٣٠ % من إجمالي المنشآت الخاصة) يعمل في كل منشأة منها إثنين من العمال فقط؛ ويرجع هذا إلى أن أغلب أصحاب هذه المنشآت من أصحاب المهن الحرة، ويرجع أيضاً إلى

^٧ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت، ديسمبر ٢٠١٧.

^٨ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت، ديسمبر ٢٠١٧، مرجع سابق.

ارتفاع نسبة البطالة في مصر؛ إذ في ظل البطالة المرتفعة يفضل أغلب الشباب المؤهل والمتعطل عن العمل إلى إقامة مشروعات خاصة بهم؛ لفقداهم الأمل في الحصول على وظيفة تناسب مع مؤهلاتهم التعليمية.

وصل حجم المنشآت التي يعمل فيها (أقل من ١٠ عمال) حوالي ٩٦,٤٧ والتي يعمل بها (من ١٠-٤٩ عامل) ٣,٣٢%، والتي يعمل بها (٥٠ عامل فأكثر) ٠,٢١٪ فقط، وهذا يعني أن أكثر من ٩٩% من المنشآت الخاصة الموجودة بمصر تقع ضمن المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر. وذلك وفقا لتعريف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وقانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، وتعريف البنك المركزي المصري.

يعمل بالمنشآت "الصغيرة والمتناهية الصغر" دون المتوسطة ما يقرب من ١١ مليون عامل (١٠,٨ مليون) وهو ما يمثل حوالي ٨٤,٤ من إجمالي العمالة المشتغلة بالمنشآت الخاصة الموجودة بمصر. وهذا معناه أن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر، تُساهم بدور كبير في الحد من مشكلة البطالة الموجودة بمصر، وبالتالي فإن الاهتمام والسعي الجاد للتغلب على التحديات التي تواجه هذه المشروعات من الأمور الضرورية للقضاء على مشكلة البطالة التي تُؤرق الاقتصاد والمجتمع المصري.⁹

معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية

وفقا لتقرير "ممارسة أنشطة العمال الصادر عن البنك المركزي في العام ٢٠١٩"، نجد أنه صنف مصر في الترتيب ١٢٠ من بين ١٩٠ اقتصادا، وهو مستوى متحسن عن العام السابق التي كانت مصر فيه تحتل المستوى ١٢٨، ورغم هذا التحسن إلا أن وضع مصر مازال متدنيا مقارنة ببعض الدول العربية.^{١٠}

إن هذا التقرير يقيس مجموعة من المؤشرات والتي على أساسها بنى هذا الترتيب، منها سهولة البدء في المشروعات، والتجارة عبر الحدود ودفع الضرائب، وإنفاذ العقود، والتراخيص، والحصول على الائتمان، وغيرها من الأمور التي تساعد على الاستثمار.

⁹ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت، ديسمبر ٢٠١٧، مرجع سابق.

¹⁰ A world Bank Group Flagship Report, Doing Business Training for Reform, Washington, 2019, p 168.

أهم التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمصر أولاً: - المعوقات القانونية والتنظيمية

المقصود بالمعوقات القانونية هي تلك القوانين والتشريعات التي تهتم بتنظيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا اللوائح المنظمة لها. أما على صعيد المعوقات التنظيمية، فالمقصود بها الدور الذي تقوم به الأجهزة الحكومية من رقابة وإشراف ومتابعة وتنظيم إجراءات التسجيل والترخيص.^{١١}

إن من أهم العقبات التي تقف أمام هذه المشروعات وتؤدي إلى إعاقة نموها هي الإجراءات التنظيمية والقانونية، هذه العقبات تقف حجر عثرة أمام نمو هذه المشروعات، وصور هذه المعوقات هي الإفراط في اللوائح والقوانين، وعدم كفاية الشفافية وارتفاع تكاليف ممارسة الأعمال، مما يؤدي إلى عمل هذه المشروعات بصورة غير رسمية مما يحرمها من الحصول على العديد من الامتيازات مثل الحصول على قروض أو الحصول على خدمات تنمية الأعمال مما يحد من إمكانية نموها.^{١٢}

ثانياً: - المعوقات التمويلية:-

يعتبر الحصول على التمويل من أكبر المشكلات في ممارسة الأعمال في مصر. ووفقاً لمؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي ٢٠١٨ تحتل مصر المرتبة ٧٣ من أصل ١٣٧ دولة في / العالم ٢٠١٧ توافر الخدمات المالية بشكل عام. والمرتبة ٨٥ في القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية، والمرتبة ٦٦ من حيث السهولة في الحصول على قرض. وتعتمد ٩٥ % من الشركات في مصر على التمويل الداخلي لأصولها الثابتة ورأس المال العامل بدلاً من التعامل مع البنوك ويفيد تقرير ممارسة الأعمال في عام ٢٠١٩ أن هناك تراجع في مؤشر الحصول على الائتمان بمصر بحوالي (٧٠) درجة؛ حيث انخفض ترتيب مصر من المرتبة (٩٠) في عام ٢٠١٨، إلى المرتبة (١٦٠) في عام ٢٠١٩ كذلك أفادت "نتائج استبيان بيئة أعمال المشروعات الصغيرة

^{١١} صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية "بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية:

الوضع الراهن والتحديات"، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، أكتوبر ٢٠١٧، ص ٨، ١.

^{١٢} وزارة التجارة والصناعة، الاستراتيجية الوطنية والخطة التنفيذية للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وريادة الأعمال، ص ١٨، ١٩.

والمتوسطة في الدول العربية"، أن حصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي القروض المصرفية بمصر تُقدر بحوالي ١,٢ % فقط، بينما تبلغ هذه النسبة بالدول مرتفعة الدخل حوالي ٢٢ % في المتوسط، وحوالي ١٨ % في المتوسط بين الدول متوسطة الدخل وهناك مجموعة من العوامل التي تقف دائماً عقبة في الوصول إلى التمويل المطلوب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من هذه العوامل: افتقار الكثير من القائمين على هذه المشروعات لخبرة التعامل مع الجهات المصرفية، وارتفاع درجة مخاطر تمويل هذه المشروعات نظراً لعدم توافر الضمانات الكافية، وارتفاع تكلفة الإقراض (الفوائد والعمولات)؛ وذلك يعد انعكاساً لزيادة المخاطر المتعلقة بالسداد، وارتفاع تكلفة التقييم والإشراف. والكثير من هذه المشكلات ما زالت قائمة رغم مبادرة البنك المركزي المصري التي أطلقها لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل، حيث قرر مجلس إدارة البنك المركزي في جلسته المنعقدة في ٦ يناير ٢٠١٦ أن يزيد من محافظ القروض والتسهيلات الائتمانية (المباشرون وغير المباشرة) للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقام بتوفير ٢٠٠ مليار جنيه على مدار أربع سنوات وبنسبة فائدة ٥ %^{١٣}

والجدير بالذكر هنا أنه ينبغي عند بحث ودراسة مشكلة صعوبة الوصول أو الحصول على التمويل أن يتم التركيز على جانبي العرض والطلب معاً؛ حيث إن عدم وصول المنتجات التمويلية لفئة معينة قد يكون ناجماً عن عدم وجود طلب وليس قصور عرض^{١٤} ومن ثم فإنه يجب أيضاً بحث الأسباب المؤدية إلى عدم وجود طلب ومعالجتها في ذات الوقت.^{١٥}

ثالثاً: - المعوقات الإدارية

يفتقر الكثير من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى كيفية الإدارة الصحيحة والخبرة في العديد من المجالات ومنها الإدارة الصحيحة، حيث إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة

^{١٣} البنك المركزي المصري، www.cbe.org.eg

^{١٤} إيهاب مقابلة، المؤسسات التمويلية غير المصرفية وتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠١٨، ص ١٢ - ١٣.

^{١٥} د/ حلمي سلامة محمود قنديل، تحديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر وسبل مواجهتها في ضوء التجارب الدولية، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة - جامعة الأزهر، العدد الحادي والعشرون يناير ٢٠١٩، ص ٦٦.

فرصة من أجل إظهار الكثير من رواد الأعمال ممن تتوافر فيهم المهارة والقدرة الحديثة في الإدارة والتسويق.^{١٦}

وضع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

يعد قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر هو أساس التنمية الاقتصادية، ومن ثم زيادة معدلات النمو، مما يؤدي إلى توفير فرص العمل، وهو في كل دول العالم يساعد في توفير أكثر من ٨٠ % من فرص العمل، وفيما يتعلق بمصر، تمثل هذه المشروعات في مصر ما يقرب من ٩٧,٦ % من منشآت القطاع الخاص، كما يبلغ عدد العاملين في تلك المشروعات حوالي ٧٢,٣ % من عدد العاملين بالقطاع الخاص، وتسهم هذه المشروعات بحوالي ٣٧,٣ % من إجمالي القيمة المضافة.

من هذا المنطلق تم توجيه الاهتمام الكبير لتنمية هذه المشروعات؛ إقراراً لدورها المهم في خفض نسبة الفقر، وإن هذه المشروعات هي الأكثر عرضة للعمل في القطاع غير الرسمي، والأقل قدرة على التعامل مع متطلبات الاستثمار في القطاع الرسمي.

ونجد أن المشروعات متناهية الصغر لها دوراً أساسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال دعم النمو الاقتصادي الشامل المستدام، وتوفير فرص العمل المنتجة، وتحقيق العمل اللائق للجميع، مما يسهم في تقليل تفاوت الأجور.

تسهم المشروعات متناهية الصغر في تحقيق المساواة في المجتمع، إذ تؤكد الدراسات أن عمل المرأة وملكيتهما للمشروعات تبلغ أقصاها في المشروعات متناهية الصغر مما يدعم تحقيق المساواة. كما أكدت دراسة لمنظمة العمل الدولية، أن المشروعات متناهية الصغر والمشروعات التي يعمل بها فرد واحد هو صاحب المشروع) العمل لدى الذات (توفر مجتمعة ٩٠,٩ % من الوظائف في الدول ذات الدخل المنخفض، و ٨٣,٩ % في الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى، و ٣٧,٧ % في الدول ذات الدخل أعلى من المتوسط، و ٣٤,١ % في الدول ذات الدخل الأعلى.

^{١٦} تركي الشمري، رمضان الشراح، نموذج مقترح من التجارب الدولية لأدوار الجهات في دعم ريادة الأعمال، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٠١٤، ص ١٢٦.

ساهم التطور التكنولوجي المتسارع على دعم نمو أنشطة المشروعات متناهية الصغر في الاقتصادات المحلية وفي الاقتصاد العالمي أيضًا، فمكّنها من الدخول والعمل في الأسواق الأجنبية، إذ يوجد ما يقرب من ١٥% من المشروعات متناهية الصغر في أنشطة التجارة الدولية، بينما تشكل المشروعات متناهية الصغر ما بين ٢٥ - ٧٠% من المصدرين في دول العالم. لذلك لا يقتصر دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على الدول النامية فقط؛ إذ يمثل ال ٢٠ مليون مشروع متناهي الصغر والصغير والمتوسط في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، مصدرًا رئيسيًا لتوفير فرص العمل. وفي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث إنه من بين كل ٣ مشغلين، يعمل واحد منهم في مشروع متناهي الصغر^{١٧}.

ويمثل القطاع الخاص من المشروعات متناهية الصغر حوالي ٩٧,٢% من إجمالي المنشآت في مصر. كما إن معظم المنشآت متناهية الصغر تعمل في قطاع التجارة ثم قطاع الخدمات، وأخيرًا الصناعة التحويلية. بينما يقل وجود الشركات متناهية الصغر في قطاعات الوساطة المالية والتشييد والتعدين؛ لأنها تحتاج إلى استثمارات ضخمة.

ومن هنا تستوعب المنشآت متناهية الصغر نسبة كبيرة من الأيدي العاملة، وتعد مصدرًا أساسيًا للدخل. إذ تتضمن أكثر من ثلثي العمالة المشتغلة في القطاع الخاص، وأيضًا تستوعب ما يقرب من نصف العمالة المشتغلة بأجر، وتعد المنشآت متناهية الصغر المشغل الرئيس إن لم يكن الوحيد للمشتغلين بدون أجر والعمالة منخفضة المهارة، حيث تنخفض نسبة المشتغلين بأجر في المنشآت متناهية الصغر عنها في مشروعات القطاع الخاص إلى نحو ٠,٧% من قيمتها، بينما تزيد نسبة المشتغلين بدون أجر إلى أكثر من نصف المشتغلين في المنشآت متناهية الصغر. يقل متوسط الأجر في المنشآت متناهية الصغر إلى ٣٦,٤% عن متوسط الأجر في إجمالي المنشآت، لذلك تظل فجوة الأجر قائمة لغير صالح المشروعات متناهية الصغر. يزيد تمثيل غير المتعلمين والأقل تعليمًا في المشروعات متناهية الصغر بينما يقل تمثيل الأعلى تعليمًا في تلك المشروعات، إذ تبلغ نسبة العاملين غير الحاصلين على تعليم) أمي، ويقرأ ويكتب (٢٣% من إجمالي نسبة المشتغلين في المشروعات متناهية الصغر، بينما لا يمثل الحاصلون على تعليم جامعي سوى ١٧,٥%. تسهم المنشآت متناهية الصغر، رغم محدودية حجمها، بنحو ثلث القيمة

^{١٧} الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

المضافة المتولدة في القطاع الخاص، بينما تقل مساهمتها النسبية في القيمة المضافة على مستوى إجمالي المشروعات. كما تُعد مساهمتها محدودة في الاستثمارات الجديدة والتكوين الرأسمالي؛ لأن تمويل هذه المشروعات يعتمد بالأساس على موارد ذاتية؛ إذ تبلغ نسبة المشروعات متناهية الصغر التي لم تحصل على قروض حوالي ١٨٩٧,٣%.

تساهم مشروعات القطاع الخاص غير الزراعي بحوالي ٨٠% من الناتج المحلي الإجمالي، تغطي نحو ٩٠% من التكوين الرأسمالي، تستوعب حوالي ٧٥% من فرص العمل (حوالي ثلثي قوة العمل بالقطاع الخاص، وحوالي ثلاثة أرباع قوة العمل بالقطاع الخاص غير الزراعي)، تساهم في خلق فرص العمل حيث يدخل ٣٩ ألف مشروع جديد مجال الإنتاج سنوياً.

تساهم المشروعات الصناعية الصغيرة بنحو ١٣% من قيمة الإنتاج الصناعي والمنشآت المتوسطة ٤٦% والمشروعات الكبيرة ٤١% نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات المصرية لا يتجاوز ٤٪/١٩.

الخاتمة والنتائج

بعدما عرضنا لموضوع البحث، الذي تناول تأثير المشروعات الصغيرة والمتوسطة على معدل التشغيل في مصر، وجدنا من خلال الأبحاث والدراسات والمؤشرات أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً كبيراً في خلق فرص عمل في مصر وتساهم في الحد من مستوى البطالة.

عرض أيضاً البحث إلى دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الدخل، وأن هذه المشروعات ليست قاصرة على الدول النامية فقط، ولكن أيضاً توجد في الدول المتقدمة مما يساهم في حل مشاكل البطالة، ويؤدي إلى مزيد من التقدم والتنمية.

وجدنا بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً مهماً كمغذى للصناعات الكبيرة سواء كسلع وسيطة، أو تزويد هذه المشروعات بأيدي عاملة ماهرة في العديد من الصناعات المختلفة.

¹⁸ مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تمكين القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ٢٠٢١، ص ١٠.

¹⁹ منظمة العمل العربية، المنتدى العربي للتشغيل، بيروت، ٢٠٠٩، ورقة عمل حول دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في

تخفيف أزمة البطالة، ص ١٠.

التوصيات

- ١- العمل على زيادة نشر الوعي بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال وسائل الاعلام المختلفة، ومن خلال وسائل التواصل الاجتماعي.
- ٢- العمل على تزويد الافراد بالمهارات اللازمة في المجالات المختلفة، من خلال مراكز التدريب المختلفة.
- ٣- تقديم القروض لراغبي البدء في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بفوائد بسيطة وتسهيلات بنكية.

المراجع

المراجع العربية

- إيهاب مقابلة، المؤسسات التمويلية غير المصرفية وتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠١٨.
- البنك الأهلي المصري، المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم ١٤١ لعام ٢٠٠٤، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد السابع والخمسون، القاهرة.
- البنك المركزي المصري، www.cbe.org.eg
- تركي الشمري، رمضان الشراح، نموذج مقترح من التجارب الدولية لأدوار الجهات في دعم زيادة الأعمال، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز زيادة الأعمال، المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٠١٤.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت، ديسمبر ٢٠١٧.
- حلمي سلامة محمود قنديل، تحديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر وسبل مواجهتها في ضوء التجارب الدولية، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة - جامعة الأزهر، العدد الحادي والعشرون يناير ٢٠١٩.
- صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية "بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: الوضع الراهن والتحديات"، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، أكتوبر ٢٠١٧.

قانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ بإصدار قانون تنمية المنشآت الصغيرة.
مجلس الشورى: خطة قومية وبرامج لتنمية الصناعات الصغيرة مع الاستفادة من تجارب الدول
الآخري، التقرير المبدئي للجنة الانتاج الصناعي والطاقة
مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، تمكين القطاع الخاص في النشاط
الاقتصادي، ٢٠٢١.
منظمة العمل العربية، المنتدى العربي للتشغيل، بيروت، ٢٠٠٩، ورقة عمل حول دور المنشآت
الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة.
وزارة التجارة والصناعة، الاستراتيجية الوطنية والخطة التنفيذية للمشروعات المتوسطة
والصغيرة والمتناهية الصغر وزيادة الأعمال.
وزارة التجارة والصناعة، جمهورية مصر العربية، الاستراتيجية الوطنية والخطة التنفيذية
للمشروعات الصغيرة (٢٠١٨ - ٢٠٢٣)، القاهرة، ديسمبر ٢٠١٧

المراجع الأجنبية

A world Bank Group Flagship Report, Doing Business Training for Reform,
Washington, 2019.
Meeting of (OECD) council at ministerial level, Enhancing the contributions of SMEs
in a global and digitalized economy, paris, June 2017.